العدد رقم ٦١ . فبراير ٢٠١٧

مسح الأسلحة الصغيرة

ملاحظات بحثية

قياس تدفق الأسلحة غير الشرعية: الصومال

تشير الأدلة المتعلقة بتدفق الأسلحة غير الشرعية إلى الصومال وداخلها إلى وجود العديد من المصادر والمستخدمين النهائيين، وتشير أيضا إلى وجود مجموعة واسعة من أنواع الأسلحة التي تشكل هذه التدفقات من المسدسات والبنادق إلى الرشاشات الثقيلة وقاذفات RPG. وبالرغم من النجاح النسبي في الحد من التدفقات غير الشرعية- من خلال عمليات الضبط والمصادرة والحد من طرق التوريد- لا تزال الأسلحة والذخيرة منتشرة بين مجموعة من الجهات الغير حكومية بما في ذلك الميليشيات القبلية والجماعات المعارضة والمواطنين العاديين.

وفي السنوات الأخيرة، لقيت تدفقات الأسلحة غير الشرعية الكثير من الاهتمام على المستوى العالمي، وتوّج هذا الاهتمام في سبتمبر ٢٠١٥ بتبني أهداف التنمية المستدامة وتحديدا هدف التنمية المستدامة ١٦,٤، والذي يلزم الدول بالحد بشكل كبير من تدفقات الأسلحة غير الشرعية بحلول عام ٢٠٣٠ (UNGA, 2015). وكما أشار مسح الأسلحة الصغيرة، فقد اقترحت الأمم المتحدة مؤشرا لقياس مدى التقدم في تحقيق هذا الهدف- المؤشر ١٦,٤,٢ [١] – الذي يمكن تكميله بمجموعة من المؤشرات الإضافية (De Martino and Atwood, 2015). وفي هذا السياق، تعالج ملاحظة البحث هذه – وهي الأولى في سلسلة من أربع ملاحظات تقيس تدفقات الأسلحة غير الشرعية في دول مختارة- بعض ديناميكيات تدفقات الأسلحة غير الشرعية إلى منطقة جنوب الوسط في الصومال وداخلها (جنوب الوسط)[٢] وهي منطقة نزاع مسلح نشط. وعلى وجه الخصوص، فإنها تبرز فرص تحسين معرفة الأطراف المعنية بشأن توجهات الأسلحة والذخيرة غير الشرعية من خلال الجمع المنتظم للبيانات حول عمليات الضبط والمصادرة لدعم التقدم في تحقيق الهدف ١٦,٤ في الصومال.

سياق تهريب الأسلحة

فرض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حظرا تام على توريد الأسلحة إلى الصومال بعد فترة قصيرة من انهيار حكومته في عام ١٩٩١ (UNSC, 1992). وفي الوقت الحالي، فإن الرفع الجزئي للأحكام المؤقتة للحظر يسمح بتوريد بعض أنواع الأسلحة التي تهدف إلى تحسين قدرة قوات الأمن في حكومة الصومال الإتحادية FGS (UNSC، 2013a)[٣]. وبالرغم من إحراز حكومة الصومال الإتحادية لبعض التقدم في إدارة مخزونات الأسلحة الحكومية وتوزيعها على قوات الأمن التابعة لها، فإن تهريب الأسلحة غير الشرعية وتحويل مسار إمدادات حكومة الصومال الاتحادية يظل مصدر قلق كبير (UNIDIR، 2014).

ويعتبر ضعف حكومة الصومال الاتحادية في توفير الأمن أحد العوامل التي تفتح الباب أمام تدفقات الأسلحة غير الشرعية في منطقة جنوب الوسط. كما أنها تسمح- ويتم تكريسها - بوجود ميليشيات قبلية قوية ومزودي أمن غير حكوميين آخرين يشاركون في نقل الأسلحة غير الشرعية (Menkhaus, 2016). وفي الوقت الذي تتنافس فيه الميليشيات القبلية والمجموعات المسلحة الأخرى فيما بينها للسيطرة على أجزاء شاسعة من منطقة جنوب الوسط، فإن التأثير السياسي للحكومة وسيطرتها الإقليمية ضعيفان في أحسن الأحوال (Felbab-Brown, 2015). ومن جانبها، فإن حركة الشباب- أبرز الجماعات المعارضة في الصومال- يمكنها نقل الأسلحة داخل منطقة جنوب الوسط واستلامها من مواقع متعددة في المنطقة إلى جانب المناطق المجاورة في أرض البنط وأرض الصومال (UNSC, 2013c, p. 26). وفي هذه البيئة، فإن آليات حكومة الصومال الاتحادية لتنظيم حركة واستخدام الأسلحة ليس لها أهمية في الغالب.

مصادر الأسلحة غير الشرعية

قامت مسح الأسلحة الصغيرة بتعريف الأسلحة الصغيرة غير الشرعية على أنها "الأسلحة المنتجة أو المنقولة أو المحتفظ بها أو المستخدمة بصورة تخالف القانون الوطني أو الدولي" (Schroeder, 2013, p. 284). ويقر هذا التعريف بالعديد من الأشكال المختلفة لتدفقات الأسلحة غير الشرعية. وإضافة إلى تهريب الأسلحة عبر الحدود، فإن الأسلحة غير الشرعية تشمل عمليات الشراء من السوق السوداء أو الحيازات القانونية التي تم تحويل مسارها من المستخدمين المخولين (مثلا، وكالات الأمن أو المواطنين العاديين) أو الأسلحة الأخرى المنتجة بصورة غير قانونية (مثلا، انتاج "حرفي" غير مرخص) . وفي الوقت الذي تتشكل فيه غالبية الأسلحة غير القانونية في الدولة من البنادق الشبيهة بالكلاشنكوف، تشمل الأنواع الأخرى المسدسات والبنادق الأوتوماتيكية عدا الكلاشنكوف والرشاشات الخفيفة والثقيلة والأسلحة الخفيفة الأخرى مثل قاذفات RPG (Schroeder and King, 2012, p. 338; UNSC, 2014a; 2015).

تدفقات وتجارة السلاح المحلية

تشمل تدفقات الأسلحة غير الشرعية إلى منطقة جنوب الوسط التهريب المتعمد وبيع أسلحة الدولة إلى الجماعات غير الحكومية، إضافة إلى تجارة السوق السوداء وعمليات الضبط والمصادرة في المعارك- وتشمل الأخيرة أسلحة من قوات حكومة الصومال الاتحادية وقوات بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال (AMISOM) (UNSC, 2015; Aglionby, 2016).

ويطرح الفصل المبهم بين القوات الحكومية وغير الحكومية في منطقة جنوب الوسط واحدة من المعضلات العديدة التي تواجه حكومة الصومال الاتحادية. فأفراد الجيش الوطني الصومالي SNA أو قوات الشرطة الصومالية قد يعملون أيضا في الميليشيات القبلية. وادى هذا الأمر إلى التحويل المتعمد في مسار إمدادات الدولة إلى الجماعات غير التابعة لحكومة الصومال الاتحادية (UNSC, 2014a, p. 8). كما أن الفرار من الخدمة بين قوات الأمن أصبح مشكلة أخرى. حيث تراجعت نسب بقاء قوات الشرطة والجنود المدربين لتصل في بعض الأوقات إلى ٢٠٪، مع هروب مزودي الأمن السابقين بالأسلحة والذخيرة والزي العسكري التابعين للحكومة (UNSC, 2008, p. 12; Bryden, 2013, p. 10). وأدى عدم الانتظام أو عدم دفع رواتب قوات الجيش الوطني الصومالي إلى المزيد من حالات الفرار من الخدمة (Shabelle News, 2016).

ولا يزال تجار السلاح يسهلون تجارة السلاح غير المنظمة في أجزاء من مقديشو وتُظهر الأدلة أن الأسلحة غير الشرعية التي تباع في السوق السوداء تشمل الإمدادات الحكومية، والتي يعتقد أن بعضا منها تم تسريبه بشكل متعمد (Florquin, 2013; UNSC, 2015, p. 254). واستخدمت حركة الشباب أيضا أسلحة حكومية تم شراؤها بطريقة غير شرعية في أسواق مقديشو في الهجمات على الأهداف المدنية والحكومية (UNSC, 2014a; 2015, p. 255).

التدفقات الأجنبية للأسلحة غير الشرعية

تحذر مجموعة المراقبة التابعة للأمم المتحدة في الصومال وأرتيريا SEMG من أن حركة الشباب يمكن أن تزيد من جهودها لشراء أسلحة متطورة لمواجهة التصعيد في جهود الحكومة وقوات الاتحاد الإفريقي لاحتواء الحركة وهزيمتها (UNSC, 2015, p. 295). وتبرز تقارير مجموعة المراقبة في الصومال وأرتيريا إفادات شهود بوجود خطوط إمداد لحركة الشباب قادمة من اليمن تتضمن عمليات توريد للمسدسات والرشاشات وقاذفات RPG والذخيرة إلى نقاط استلام متعددة على الساحل الصومالي (UNSC, 2014a, p. 259; 2015). وتعتبر أرض البنط بشكل أساسي بوابة للأسلحة والذخيرة القادمة من اليمن – والتي يتم استلامها برا وجوا- كما أكدت الأدلة نقلها إلى مقديشو ووجهات أخرى في منطقة جنوب الوسط (UNSC, 2015; Schroeder and King, 2012). علاوة على ذلك، فإن العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد تجاهلت متطلبات الأمم المتحدة بشأن التبليغ وقامت بتوريد الأسلحة والمعدات العسكرية الأخرى مباشرة إلى الجماعات المسلحة غير التابعة لحكومة الصومال الاتحادية ، وتشمل هذه الدول أثيوبيا والإمارات العربية المتحدة (UNSC, 2014a; 2015, p. 266). وهذا النوع من عمليات التوريد يقوض جهود حكومة الصومال الاتحادية في الالتزام بمتطلبات التبليغ عن استيراد الأسلحة بموجب قرارات لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة وبالتالي يصعب في نهاية المطاف من جهود حكومة الصومال الاتحادية في تحديد وتسجيل وتتبع الأسلحة في المناطق الخارجة عن سيطرتها.

قياس تدفقات الأسلحة غير الشرعية

يعتبر قياس تدفقات الأسلحة غير الشرعية تحديا في أي سياق، ولكن من خلال جمع بيانات عمليات الضبط أسلحة ومصادرتها وتتبع أسعار الأسلحة في الأسواق غير الشرعية، فإنه من الممكن معرفة المزيد عن الديناميكيات الحالية والناشئة لانتشار الأسلحة غير الشرعية وكذلك قياس مدى التقدم في تحقيق هدف التنمية المستدامة ١٦,٤.

عمليات الضبط والمصادرة

إن تتبع بيانات عمليات ضبط ومصادرة الأسلحة والذخيرة في الصومال يقدم معلومات هامة تساعد الأطراف المعنية على فهم تدفقات الأسلحة غير الشرعية محليا ودوليا. وللمساعدة في تحديد التوجهات الجديدة وتحديد الأنماط، فلا بد من تصنيف المعلومات وفقا لنوع السلاح وطرازه وظروف الضبط والمصادرة (De Martino and Atwood, 2015, p. 2).

وتعتبر مجموعة المراقبة في الصومال وأرتيريا مصدر التقارير الرئيسي لمجلس الأمن بشأن الالتزام المحلي والدولي بحظر السلاح في الصومال. ومن بين أمور أخرى، فإنها ترفع التقارير حول عمليات ضبط ومصادرة الأسلحة وتحويل مسار الأسلحة. وكشفت التقارير السابقة عن جهات- بمن فيهم نخبة الأعمال والسياسة- متورطين في تهريب السلاح وكشفت عن طرق نقل وكميات وأنواع السلاح الذي تم تهريبه. وفي الوقت الذي تم فيه تتبع الأسلحة التي تم مصادرتها بنجاح، تقدم تقارير مجموعة المراقبة في الصومال وأريتيريا أدلة على عمليات نقل غير شرعية مصدرها ايران وليبيا وكوريا الجنوبية والسودان (UNSC, 2013c, p. 26).

وسجلت تقارير مجموعة المراقبة في الصومال وأريتيريا التي تم جمعها خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١١ ما يقارب من٤٤٥ حالة من نقل السلاح أو الضبط والمصادرة تتضمن حوالي ٥٠,٠٠٠ قطعة سلاح تشمل بنادق هجومية شبيه بالكلاشنكوف ورشاشات PKM ورشاشات دوشكا الثقيلة وقاذفات قنابل RPG-2s و RPG-7s وبنادق B-10 غير الارتدادية (Schroeder and King, 2012). ويمكن أن يكشف تحليل مطول لهذا النوع من البيانات أنماطا جديدة من أنواع الأسلحة غير الشرعية أو طرق الإمدادات الناشئة أو التحولات التكتيكية بين الجماعات المسلحة (Schroeder and King, 2012). غير أنه لا توجد مجموعة شاملة أو منتظمة من البيانات حول عمليات الضبط والمصادرة من قبل جميع قوات الأمن في منطقة جنوب الوسط، مما يحد من قدرة مجموعة المراقبة في الصومال وأريتيريا على إعداد التقارير ويحول بشكل مستمر من تتبع الأسلحة المصادرة غير المسجلة أو التي تم إدارتها بصورة سيئة.

وتبرز عمليات الضبط والمصادرة في البحر والبر في الصومال (BBC, 2012; Hiiraan Online, 2016) الحاجة إلى تطبيق إجراءات موحدة لمقارنة وإدارة بيانات عمليات الضبط والمصادرة بين مختلف القوات والمناطق. ولكن من بين القوات الحكومية والقوات التابعة للحكومة الاتحادية الصومالية وقوات الاتحاد الإفريقي، فإن وكالة حكومية واحدة تقوم بذلك بشكل منهجي فقط.

في عام ٢٠١٦، بدء قسم الاستخبارات في الحكومة الاتحادية الصومالية – وكالة الاستخبارات والأمن الوطنية- بتطبيق إجراءات تشغيلية موحدة لإدارة وتسجيل الأسلحة المصادرة[٤]. ويجب على الجيش الوطني الصومالي وقوات الاتحاد الإفريقي القيام بالأمر نفسه ليكون هناك مساءلة أكثر دقة عن الأسلحة المصادرة في منطقة جنوب الوسط وبالتالي سياسات واستراتيجيات أكثر ملائمة للحد من تدفقات الأسلحة غير الشرعية.

ويتعين على الجيش الوطني الصومالي وقوات الاتحاد الإفريقي بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٢١٨٢ توثيق وتسجيل المعدات العسكرية المصادرة- بما في ذلك الأسلحة والذخيرة- من خلال تسجيل أنواع الأسلحة وأرقامها التسلسلية وبيانات ختم الذخيرة والعلامات الأخرى ذات العلاقة (UNSC, 2014b, para. 6). علاوة على ذلك، يدعو القرار كلا القوتين إلى مشاركة هذه المعلومات مع مجموعة المراقبة في الصومال وأريتيريا وتسهيل تفتيشها على الأسلحة والذخيرة المصادرة قبل إعادة توزيعها أو إتلافها (UNSC, 2014b, para. 6). ولكن يبدو أن الجيش الوطني الصومالي وقوات الاتحاد الإفريقي غير متأكدين

الجدول ١: أسعار أنواع الأسلحة المختارة وذخيرتها، سوق بكارا، مقديشو، ٢٠١١–٢٠١٢ وحتى ٢٠١٥

نوع السلاح	السعر، ٢٠١١–٢٠١٢ (دولار أمريكي)	السعر، ٢٠١٥ (دولار أمريكي)	السعر، الذخيرة، ٢٠١١–٢٠١٢	السعر، الذخيرة، ٢٠١٥
دوشكا ١٠٨ ملم (رشاش ثقيل)	٧،٩٩٥	٢٥،٠٠٠	٠,٥٠	٦
رشاش PKM (رشاش للأغراض العامة)	٦،٨٠٨	١٢،٠٠٠	٠,٧٠	١,٥
البنادق الشبيهة بالكلاشنكوف	٧٣١ متوسط جميع الأنواع الشبيهة بالكلاشنكوف)	١,٥٠٠–١,٨٠٠ (البنادق الأصلية)	٠,٦٠	١,٥
مسدس ماكاروف	١،٦٨١	١،٧٠٠	٢,٦٠	*٣

* قدم بحث تسليح النزاعات بيانات لعامي ٢٠١٥–٢٠١٦ حول الذخيرة من عيار ٩×١٨ (المستخدمة في مسدسات ماكاروف) [١]

المصدر: Florquin (2013, pp. 260–62); UNSC (2015, p. 256)

من ماهية ممارستهم فيما يتعلق بالأسلحة المصادرة (UNSC, 2015, p. 285). وفي هذا الصدد، فإن تحسين التعاون بين القوتين والأدوار الإجرائية الواضحة ستعزز من قدرتهما على إدارة الأسلحة المصادرة.

وقد أوصت مجموعة المراقبة في الصومال وأريتيريا بتقديم المزيد من التدريب لقوات الاتحاد الإفريقي والجيش الوطني الصومالي على مصادرة وإدارة الأسلحة (UNSC, 2015, p. 287). وبالتالي، وباستمرار الدعم الدولي لنشاطات حكومة الصومال الاتحادية في تعليم الأسلحة وحفظ السجلات، فإنه من الممكن القيام بتنسيق مشترك لجهود مراقبة عمليات ضبط ومصادرة الأسلحة وإجراء النشاطات التدريبية وذلك بين حكومة الصومال الاتحادية ومجموعة المراقبة في الصومال وأريتيريا وقوات الاتحاد الإفريقي والدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة من اجل التعاون في تحقيق هدف التنمية المستدامة ١٦,٤.

الأسعار

تتيح المراقبة المنتظمة لأسعار الأسلحة والذخيرة غير الشرعية تحديد التغييرات الفعلية في السوق غير الشرعية وديناميكيات الأمن. وبالعادة، تعتبر أسعار الأسلحة غير الشرعية أعلى في الدول التي تطبق إجراءات رقابة صارمة وأقل في الدول التي تفتقر إلى اللوائح تنظيمية أو حكم القانون فيما يتعلق بالأسلحة. ويمكن أن يشير الهبوط المفاجئ في أسعار الأسلحة إلى تزايد مخاطر وقوع نزاع ما أو تدهور في البيئة الأمنية، في حين يشير الارتفاع الحاد في الأسعار إلى طلب أعلى لغايات الحماية الشخصية (Florquin, 2013). وبغض النظر عن أسباب تقلبات الأسعار، يمكن أن يدفع الوعي بتغيرات الأسعار غير العادية إلى التحقيق السريع في أسباب هذه التغييرات.

ويوفر الجدول ١ قائمة أسعار الأسلحة والذخيرة السائدة في سوق بكارا في مقديشو في الفترة ما بين عامي ٢٠١١–٢٠١٢ وعام ٢٠١٥. وهو يرصد تقلبات الأسعار التي تُعزى جزئيا إلى تغير ديناميكيات الأمن والرقابة على السلاح. وتم جمع البيانات للفترة ما بين عامي ٢٠١١–٢٠١٢ خلال وقت حرج في مقديشو عندما انتقلت السيطرة على سوق بكارا من يد حركة الشباب إلى يد الحكومة. ومع فقدان حركة الشباب لنفوذها في العاصمة، استقرت أسعار السلاح والذخيرة، مما أثر على شهور من الزيادات الثابتة في الأسعار نتيجة ارتفاع الطلب (Florquin, 2013, pp. 264, 271). وتم جمع بيانات عام ٢٠١٥ بعد أن فرضت حكومة الصومال الاتحادية مزيدا من السلطة في المدينة وحدت من تجارة السوق السوداء بالسلاح والذخيرة. ولا بد من الإشارة إلى أنه قد تم جمع البيانات من مصادر مختلفة ولا يمكن مقارنتها بالضرورة. غير أن الجدول ١ يوحي بوجود زيادات (غير متساوية) في الأسعار عبر الحدود بين عامي ٢٠١١–٢٠١٢ و٢٠١٥ ناجمة على الأرجح من وجود المزيد من السيطرة على السوق في وجه الطلب المستمر. إن حقيقة ارتفاع أسعار الأنواع الكبيرة من المعدات (مثل رشاشات دوشكا الثقيلة) بشكل مؤكد، يمكن أن تعكس صعوبات المتاجرة بأنظمة الأسلحة الكبيرة في ظل بسط الحكومة لسيطرتها بشكل قوي. وبالمقابل، فقد ازدادت بشكل اقل أسعار الأسلحة التي يمكن إخفاؤها بسهولة. وفي حين يمكن أن يؤدي وضع آليات منهجية لجمع البيانات إلى نتائج اكثر دقة، فإن المعلومات المتوفرة توضح الفائدة من جمع بيانات الأسعار بشكل منتظم وتفصيلي من اجل رصد اختلافات الأسعار والتغييرات في الوفرة والطلب على أنواع معينة من الأسلحة.

الخلاصة

منذ رفع حظر السلاح الذي فرضته الأمم المتحدة جزئيا في عام ٢٠١٣، حصلت حكومة الصومال الاتحادية في منطقة جنوب الوسط على اكثر من ١٧,٥٠٠ قطعة سلاح و٩ ملايين قطعة ذخيرة (UNSC, 2015, p. 39). إضافة لذلك، فقد استورد اللاعبون الآخرون في الصومال كميات غير معروفة من الأسلحة والذخيرة، ويشمل هؤلاء اللاعبون الحكومات الإقليمية والجماعات المعارضة. وقد وضحت ملاحظة البحث هذه التحديات في قياس تدفقات الأسلحة الصغيرة غير الشرعية داخل الصومال وإليها، مع التركيز على مؤشرين محتملين وهما بيانات عمليات ضبط ومصادرة الأسلحة وأسعار الأسلحة التي تباع بطريقة غير شرعية. وفي سياق حظر السلاح، فإن عمل مجموعة المراقبة في الصومال وأريتيريا يشكل المون الرئيسي لبيانات المصدر المفتوح حول عمليات ضبط ومصادرة الأسلحة، حيث يوفر كما كبيرا من المعلومات حول التوجهات المتعلقة بأنواع الأسلحة التي تم مصادرتها ومنشئها. وتتوفر أدلة كثيرة أيضا حول تدفقات السلاح المحلية، بما في ذلك أسعار السوق السوداء وتحول مسار مخزونات الدولة. غير أن هذه الجهود ليست منتظمة بما فيه الكفاية وتحتاج إلى التوسع والتكيف لتحقق تماما التوقعات فيما يتعلق بحفظ السجلات وتتبعها حسبما هي محددة في مؤشر هدف التنمية المستدامة المقترح ١٦,٤.٢. ويعتبر الدعم الدولي المستمر لتعزيز تقدم حكومة الصومال الاتحادية في هذا الصدد مهما، كما أن التعاون بين اللاعبين المحليين والدوليين جوهري للتأكيد على أن القدرة على جميع بيانات الأسلحة المصادرة و تسجيلها وتتبعها يشكل قاعدة معرفية من اجل صياغة مراقبة السياسات المناسبة. ■

الملاحظات

١. "كميات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المصادرة التي تم تسجيلها وتتبعها وفقا للمعايير الدولية والوثائق القانونية" (لجنة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة، ٢٠١٦، الفقرة (د)؛ فريق الخبراء المشترك بين الوكالات– أهداف التنمية المستدامة، ٢٠١٦، الصفحة ٥٨.

٢. تنقسم الصومال إلى ثلاثة مناطق سياسية رئيسية وهي جنوب الوسط (وعاصمتها مقديشو)، وأرض البنط وأرض الصومال، ولكل منها إدارتها الحكومية وقوانين سلاح وأنظمة قضائية وقوات أمنية وجماعات مسلحة غير حكومية خاصة بها. وما يحدث في جنوب الوسط ليس هو ما يحدث في أرض الصومال وأرض البنط. وتعترف الأمم المتحدة فقط بالحكومة الموجودة في مقديشو ولا تعترف بالحكومات في أرض الصومال وأرض البنط، مما يعقد مسألة كيفية تطبيق حظر السلاح الذي فرضته الأمم المتحدة على المنطقتين الأخيرتين.

٣. تذكر القرارات ٢٠٩٣ (مجلس الأمن، ٢٠١٣أ) و٢٠١١

(مجلس الأمن ٢٠١٣ب) عدة فئات من المعدات العسكرية المسموح بتوريدها إلى حكومة الصومال الاتحادية بموافقة لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة. وتشمل هذه المعدات صواريخ ارض –جو، ومدافع الهاوتزر والمدافع ذات العيار الذي يزيد عن ١٢,٧ ملم إلى جانب ذخيرتها وقطعها؛ ومدافع الهاون ذات العيار الذي يزيد عن ٨٢ ملم والأسلحة الموجهة المضادة للدبابات.

٤. مراسلات المؤلف عبر البريد الإلكتروني مع بحث تسليح النزاعات، ٢٠ سبتمبر ٢٠١٦.

٥. مراسلات المؤلف عبر البريد الإلكتروني مع بحث تسليح النزاعات، ٢٠ سبتمبر ٢٠١٦.

٦. مراسلات المؤلف عبر البريد الإلكتروني مع بحث تسليح النزاعات، ٢٠ سبتمبر ٢٠١٦.

المراجع

Aglionby, John. 2016. 'Resurgent al-Shabaab Puts African Union Force on Back Foot.' Financial Times. 10 March. <https://next.ft.com/content/b9d12cc4-e6bf-11e5-ac45-5c039e797d1c>

BBC (British Broadcasting Corporation). 2012. 'Somalia: Al-Shabaab Weapons Seized in Puntland.' 19 October. <http://www.bbc.com/news/world-africa-20003253>

Bryden, Matt. 2013. Somalia Redux? Assessing the New Somali Government. Washington, DC: Center for Strategic and International Studies. August. <https://www.ciaonet.org/attachments/23739/uploads>

De Martino, Luigi and David Atwood. 2015. *Reducing Illicit Arms Flows and the New Development Agenda.* Research Note No. 50. Geneva: Small Arms Survey. <http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/H-Research_Notes/SAS-Research-Note-50.pdf>

Felbab-Brown, Vanda. 2015. 'Saving Somalia (Again).' *Foreign Affairs.* Snapshot, 23 June. <https://www.foreignaffairs.com/articles/somalia/2015-06-23/saving-somalia-again>

Florquin, Nicolas. 2013. 'Price Watch: Arms and Ammunition at Illicit Markets.' In Small Arms Survey. *Small Arms Survey 2013: Everyday Dangers.* Cambridge: Cambridge University Press, pp. 250–81. <http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/A-Yearbook/2013/en/Small-Arms-Survey-2013-Chapter-11-EN.pdf>

Hiiraan Online. 2016. 'Somalia Hails Seizure of Arms Ship by French Navy.' 30 March. <http://www.hiiraan.com/news4/2016/Mar/104784/somalia_hails_seizure_of_arms_ship_by_french_navy.aspx>

IAEG-SDGs (United Nations Inter-Agency and Expert Group on Sustainable Development Goal Indicators). 2016. *Report of the Inter-Agency and Expert Group on Sustainable Development Goal Indicators*. E/CN.3/2016/2/ Rev.1 of 19 February (reissued 29 February). <http://unstats.un.org/unsd/statcom/47th-session/documents/2016-2-SDGs-Rev1-E.pdf>

Menkhaus, Ken. 2016. *Non-state Security Providers and Political Formation in Somalia*. CSG Paper No. 5. Kitchener: Centre for Security Governance. April. <http://www.secgovcentre.org/files/www/NSSPs_in_Somalia_April2016.pdf>

Schroeder, Matt. 2013. 'Captured and Counted: Illicit Weapons in Mexico and the Philippines.' In Small Arms Survey. *Small Arms Survey 2013: Everyday Dangers*. Cambridge: Cambridge University Press, pp. 282–317. <http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/A-Yearbook/2013/en/Small-Arms-Survey-2013-Chapter-12-EN.pdf>

— and Benjamin King. 2012. 'Surveying the Battlefield: Illicit Arms in Afghanistan, Iraq, and Somalia.' In Small Arms Survey. *Small Arms Survey 2012: Moving Targets.* Cambridge: Cambridge University Press, pp. 312–55. <http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/A-Yearbook/2012/eng/Small-Arms-Survey-2012-Chapter-10-EN.pdf>

Shabelle News. 2016. 'Al Shabaab Retakes Town after SNA, AU Troops Exit.' 27 June. <http://www.shabellenews.com/2016/06/al-shabaab-retakes-town-after-sna-au-troops-pull-out/>

UNGA (United Nations General Assembly). 2015. Resolution 70/1. Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development. Adopted 25 September. A/RES/70/1 of 21 October. <https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld>

UNIDIR (United Nations Institute for Disarmament Research). 2014. *Weapons and Ammunition Management in the Federal Republic of Somalia.* Geneva: UNIDIR. <http://www.unidir.org/files/publications/pdfs/weapons-and-ammunition-management-in-the-federal-republic-of-somalia-en-608.pdf>

UNSC (United Nations Security Council). 1992. Resolution 733. S/RES/733 of 23 January. <http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/SOMALIA%20S%20RES%20733.pdf>

—. 2008. *Report of the Monitoring Group on Somalia Pursuant to Security Council Resolution 1766 (2007).* S/2008/769 of 10 December. <http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/Somalia%20S2008274.pdf>

—. 2013a. Resolution 2093. S/RES/2093 of 6 March. <http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s_res_2093.pdf>

—. 2013b. Resolution 2111. S/RES/2111 of 24 July. <http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s_res_2111.pdf>

—. 2013c. *Report of the Monitoring Group on Somalia and Eritrea Pursuant to Security Council Resolution 2060 (2012): Somalia.* S/2013/413 of 12 July. <http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/2013/413>

—. 2014a. *Report of the Monitoring Group on Somalia and Eritrea Pursuant to Security Council Resolution 2111 (2013).* S/2014/726 of 13 October. <http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/S_2014_726.pdf>

—. 2014b. Resolution 2182. S/RES/2182 of 24 October. <http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/S_res_2182.pdf>

—. 2015. *Report of the Monitoring Group on Somalia and Eritrea Pursuant to Security Council Resolution 2182 (2014): Somalia*. S/2015/801 of 19 October. <http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s_2015_801.pdf>

UN (United Nations) Statistical Commission. 2016. Decision 47/101. In *Report on the Forty-seventh Session (8–11 March 2016)*. Economic and Social Council, Official Records 2016, Supplement No. 4, pp. 9–10. E/2016/24–E/CN.3/2016/34 of 23 March. <http://unstats.un.org/unsd/statcom/47th-session/documents/Draft-report-on-the-47th-session-of-the-statistical-commission-Rev1-E.pdf>

للمزيد من المعلومات عن تهريب الأسلحة غير الشرعية، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للشراكة العالمية حول الأسلحة الصغيرة. ويضم الموقع مكتبة من المصادر عن تدفقات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإجراءات الرقابة.
www.smallarmssurvey.org/salw.html

نبذة عن مسح الأسلحة الصغيرة

مسح الأسلحة الصغيرة مركز عالمي للتميز مهمته إيجاد معرفة حيادية قائمة على الأدلة وذات علاقة بالسياسة حول جميع جوانب الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح. هو المصدر الدولي الرئيسي للخبرات والمعلومات والتحاليل حول قضايا الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح، ويعمل كمصدر للحكومات وصناع السياسات والباحثين والمجتمع المدني. ويقع المركز في جنيف في سويسرا ضمن معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنموية

ويضم المسح طاقم عمل دولي يتمتع بخبرة واسعة في الدراسات الأمنية والعلوم السياسية والقانون والاقتصاد والدراسات التنموية وعلم الاجتماع وعلم الجريمة يعملون عن كثب مع شبكة عالمية من الباحثين والمؤسسات الشريكة والمنظمات غير الحكومية والحكومات في أكثر من ٥٠ بلداً.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع
www.smallarmssurvey.org

تقدير

المؤلف: كريستوفر كارلسون
تحرير النسخة: أليكس بوتر (alex.potter@mweb.co.za)
التصميم والمخطط: ريك جونز (rick@studioexile.com)

تفاصيل الاتصال:

Small Arms Survey
Maison de la Paix
Chemine Eugène-Rigot 2E
1202 Geneva
Switzerland

t +41 22 908 5777
f +41 22 732 2738
e info@smallarmssurvey.org

لقد تم إنجاز هذه الملاحظة البحثية من خلال دعم المكتب الألماني الاتحادي للشؤون الخارجية

small arms survey

Federal Foreign Office